

باريس في ٢٧/٧/٢٠٠٠

رد دولة الرئيس العماد عون على دعوات العودة المتكررة

يبدو أن قضية عودتي إلى لبنان أصبحت سلعة تجارية يروج لها دورياً وخاصة في مواسم الانتخابات النيابية، وفي كل مرة نسمع نفس النغمات على السنة بعض المسؤولين مباشرة أو نقلاً عنها، فكل دعوات العودة، وإن صدرت عن مسؤولين فهي كلام لا مسؤول وكاذب، ومطلقوها في أي موقع كانوا في هرمية السلطة، هم مشتركون في مؤامرة الإبعاد، ومستفيدون من تغييبي جسداً وصورة، ليتسنى لهم التمادي والاستمرار في ارتكاب جرائمهم ضدي شخصياً وضد الشعب اللبناني، وما أكثر هذه الجرائم التي يرتكبونها كل يوم ولا من يجرؤ على التصدي لها، وإذا فعل فهو لا يتخطى أكثر من الإشارة إليها ومحاولة نسيانها خشية العواقب.

وبالمناسبة أطلب من الذين يثيرون موضوع العودة من حين إلى آخر أن يعالجوه من باب تجاوز الحكومات المتعاقبة لحقوق الإنسان والقوانين اللبنانية والدستور اللبناني، وقراراتها التعسفية التي تجاوزت بها حدود الصلاحية، والنظر في موضوع القضاء الذي أصبح وسيلة لتغطية النميمة والقدح والذم، وعدم جرأته برد ملف فارغ مختلق. وأطلب أخذ هذا الكلام بمفهوم قانوني وليس بمفهوم سياسي.

وقد يكون أكثرهم سذاجة أو تفاهة أولئك الذين ينصحون السلطة بالألا تجعل مني ضحية فيزيد حجمي، فلذلك أسارع إلى التأكيد بأنني راضٍ بحجمي كما هو ولا أريد زيادته، ولست بضحية ولا أريد الإفادة من وضع الضحية، وإنما لبنان، بأهله وسكانه، هو الضحية التي أدافع عنها، ومن يريد أن يدافع عني فليضم إليّ للدفاع عنه.

إن الموضوع ليس عودة رجل إلى الوطن بل عودة الوطن إلى الوطن وهذا ما نعمل له، وأدعو الجميع للعمل له، مع إقامة دولة لا تنتظر التوجيهات السورية لمنع تلبية دعوة سواء كانت متعمدة أم خطأً في البروتوكول، ولا تسلب حقوق المواطنين تلبية لرغبة محتل، ولا تخاف أن تكون سيادة على أرضها ولا تصاب بالهلع إذا ما قضت الضرورة بممارستها السيادة.

في وطني وفي غربتي عشت حراً وبقيت حراً، وأدعو الجميع إلى مشاركتي العمل في توسيع رقعة الحرية لتشمل كل أرض الوطن، فنلتقي عند نذ على أرض حرة وتحت سماء حرة.